نقض استدلال المتكلمين بالزمان على نفي الصفات الاختيارية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن من الشبه التي يلبس بها أهل البدع، ويتخذونها ذريعة لنفي ثبوت الصفات الاختيارية لله تعالى: دعواهم تنزيه الله عن الزمان؛ لاستغنائه عنه، ولأنه مخلوق؛ فيقولون: لو أثبتنا قيام الأفعال الاختيارية بذات الرب سبحانه للزم حدوث الفعل في الزمان، والزمان مخلوق قائم بغيره، فاستلزم هذا قيام المخلوق بذات الله، وهو سبحانه منزه عن هذا؛ فتعيّن أن أفعال الله: قديمة.

وموضوع الزمان قد كثُر تخبط الفلاسفة والمتكلمين فيه، وعظم اختلافهم في حقيقته[1]، مع أنه واضح لا يستحق هذا العناء، والخوض الذي خاضوه لم يكن بهم إليه حاجة، لكن هذا ديدنهم! يعمدون إلى الواضحات؛ فتعود بلجلجتهم من أغمض الغامضات!

ومهما يكن من شيء؛ فليست هذه الشبهة بأول شبهاتهم في نفي الصفات الفعلية عن الله تعالى، على أنها ليست من الشبهات المشهورة عندهم؛ فثمة ما هو أقوى في نظرهم وأكثر ذكرا في كتبهم.

وفي الأسطر القادمة نقض لها بتوفيق الله -بعد سؤال من تعينت إجابته-، أسوقه في الأوجه الآتية على رسم الإيجاز.

أولا: ما يتعلق بكون الزمان مخلوقا: هذه جملة فيها اشتباه، ولا بد من التفصيل حتى تُفهم فهما صحيحا.

فالزمان يُطلق ويراد به أحد شيئين: حقيقي خارجي، وتقديري ذهني[2].

فالأول (الحقيقي الخارجي): شيءٌ وجوديٌ هو الليل والنهار[3]، كما قال الشاعر:

هل الدهر إلا ليلة ونهارها   وإلا طلوع الشمس ثم غيارها

---

(١) انظر طرفا من هذا الخلاف في: الكليات ٤٨٦-٤٨٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٩٠٩/١-٩١٢، ودستور العلماء ١١٠/٢-١١٣.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢٨٢/٢-٢٨٧، والإشارت الإلهية للطوفي ٣٢١/٢-٣٢٢.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢٨٢/٢- ٢٨٤، والإشارت الإلهية للطوفي ٣٧٧/٣.

وهذا الزمان مخلوق؛ فالله تعالى خلق الشمس والقمر، وخلق حركتهما، وخلق ما يحدث بحركتهما من الليل والنهار؛ فثبت كونه مخلوقا، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾.

وهو حادث بعد أن لم يكن، والله تعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، ويتنزه عن أن يقوم بذاته مخلوق.

والآخر (التقديري الذهني): وهو «مجرد التقدير بالحوادث، كما يقال: هذا قبل هذا بكذا وكذا، وهذا بعد هذا بكذا وكذا؛ فيكون المراد به: تقدير ما بين الحوادث بحوادث أخر.

وهذا التقدير من جنس العدد للمعدودات؛ فإنه بالعدد يُظهر زيادة أحد المعدودين على الآخر ونقصانه عنه ومساواته له، ثم مع ذلك فليس العدد للمعدودات أمرًا موجودًا في الخارج لجوهرٍ قائم بنفسه أو عرضٍ قائم فيها؛ وإنما هو من باب الفصل والتمييز بين بعضها وبعضها، وهي ممتازة ومنفصلة بذواتها وأعيانها لا بشيء غير ذلك، والعدد لها كالحيز لها»(٤).

فتبين أن الزمان –بهذا المعنى– ليس شيئا وجوديا؛ لا جوهرا ولا عرضا، وإنما هو: قَدْرُ الفعل، أو مقدارُ الحركة، أو هو الوقت أو المدة أو الظرف أو الوعاء الذي وقع فيه الفعل، وهو –بديهيا– من ضرورات وجود الفعل، «ولهذا سمَّاه [أي الزمان] النُّحاةُ: ظرفًا؛ لأنه مكيالٌ ومِعْيَارٌ يُعلم به مقدار الحركة والفعل وتقدُّمه وتأخره، وقربه وبعده، وطوله وقصره، وانقطاعه ودوامه»(٥).

يوضح ما سبق: أنه لو قُدّر أن الله تعالى لم يخلق الشمس والقمر –اللذين تتوقّت الأوقات عند الناس بهما– لكان يُعقل أن الشيء يكون قبل الشيء أو بعده، وأن للفعل مدة يقع فيها؛ فالزمان –بهذا المعنى– شيءٌ مقدّر في الذهن، ولا يعدو أن يكون نسبةً بين شيئين أو مقاربةً بين شيئين، أو مدة مقدّرة؛ فهو بهذا مُدرك بالذهن لا غير، وليس شيئا مخلوقا موجودا خارج الذهن.

---

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢/٢٨٧.

(٥) انظر: بدائع الفوائد ٣/٩٠٢.

وقد أخطأ قوم من الفلاسفة من أتباع أفلاطون –الذين أثبتوا الكليات المجردة خارج الذهن– فقالوا: إن الزمان جوهر قائم بنفسه! وجماهير العقلاء يدركون أن هذا الزمان –كما تبين– لا حقيقة له في الخارج، وأنه ليس في خارج الذهن إلا الأعيان وما يقوم بها من الأعراض؛ كالحركة والحرارة والألوان ونحو ذلك.

ثانيا: قد ثبت بالأدلة القطعية أن الله تعالى فاعل بمشيئته، ولم يزل فاعلا؛ فلم يكن معطلا عن الفعل ثم ابتدأه، وما فعله بمشيئته قبل خلق السموات والأرض والليل والنهار: فعله في وقت هو مدة الفعل، وهذا –كما سبق– من ضرورات وجود الفعل، مثاله: خلق السموات والأرض في ستة أيام.

وكذا ما فعله وقام به –من آحاد الصفات الاختيارية– بعد خلق السموات والأرض؛ فإنه مقارن للزمان المعين (الليل والنهار) وله مدة، كما جاء –مثلًا– في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالرب تعالى إذا [كان] لم يزل متكلما بمشيئته، فعّالا بمشيئته؛ كان مقدار كلامه وفعاله الذي لم يزل هو الوقت الذي يحدث فيه ما يحدث من مفعولاته»[٦].

وسواء كان فعله تعالى مقارنا للزمان المعين أو غير مقارن له: فإنه لا يستلزم قيام مخلوق به؛ فهذا ما لا يقتضيه عقل ولا شرع ولا لغة، بل هو سبحانه بائن من خلقه: ذواتهم وأماكنهم وأزمانهم، ولم يقم به سبحانه إلا فعله وكلامه، وليس ثمة شيء مخلوق قام به، لا ما يسمى زمانا، ولا غيره.

ثالثا: ثبتت معية الله تعالى مع خلقه جميعا بمعيةٍ علمية عامة، ومع بعضهم بمعية التأييد الخاصة؛ فلِمَ يمتنع أن يكون مع الزمان –على الوجه الذي يليق به– مع مباينته لجميع المخلوقات؟!

---

(٦) انظر: منهاج السنة ١٧٢/١.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وكون الله مع خلقه عمومًا أو خصوصًا مما أجمع عليه المسلمون ودل عليه القرآن في غير موضع، فهو مع كل شيء معية عامة أو خاصة؛ فلماذا يمتنع أن يكون مع الزمان والمكان على الوجه الذي يليق به؟ وذلك أمر واجب لا محالة»[٧].

وقال رحمه الله: «فإذا قُدِّر أن ما سوى الله حادث، فاجتماع وجود الحوادث مع وجود الله هو أيضًا حادث، وهو كمعية المخلوقات مع خالقها، وهذه المعية ونحوها هو مما يجوز حدوثه باتفاق العقلاء.

بل هو متفقون على جواز حدوث النسب والإضافات بين الخالق والمخلوق؛ سواء قيل إنها وجودية أو عدمية»[٨].

رابعا: فعل المخلوق –الذي هو مخلوق– لم يستلزم قيام شيء به في الحقيقة سوى فعله؛ فكيف بالخالق سبحانه؟!

توضيحه: أننا نعلم ببداهة العقل أنه إن فعل فاعلٌ فعلا؛ فما ثم إلا موجودان: الفاعل، وفعله الذي قام به، ولا وجود لشيء آخر قام به وهو الزمان، ولا يقول عاقل: "الموجود" ههنا ثلاثة أشياء: الفاعل، وفعل قام بالفاعل، وزمان قام بالفاعل!

فلو ضحك إنسان –مثلا– لم يقل عاقلٌ: فلان قام به شيئان: الضحك والزمان!

فإذا كان هذا في حق المخلوق؛ فالخالق –البائن من جميع مخلوقاته– أولى أن لا يقوم به سوى فعله.

خامسا: الله تعالى «موجود مع طلوع الشمس وغروبها كما أن غيره [من المخلوقات] موجود مع ذلك، ووجوده أكمل؛ فمقارنته له أكمل، وليس في ذلك ما يقتضي أنه محتاج إلى الزمان، بل قد بينَّا أن مقارنة المخلوق للزمان لا تُوجِب حاجة المخلوق إليه؛ فالخالق أولى أن لا يكون محتاجًا إلى الزمان إذا كان الزمان قد قارن وجوده»[٩].

---

(٧) بيان تلبيس الجهمية (٥/٢٢٤).

(٨) درء تعارض العقل والنقل ٣/٢٢٠-٢٢١.

(٩) بيان تلبيس الجهمية ٥/٢٢٤.

سادسا: إذا قال قائلٌ –مثلا–: بعث الله عيسى (قبل) محمد عليهما الصلاة والسلام.

وخلقنا الله (بعد) خلقِ السلف الصالح.

وبعث بني إسرائيل –الذين أخذتهم الصاعقة– (بعد) موتهم.

فهل سيُلام على ما قال لأنه ذكر الأزمنة التي فعل فيها سبحانه ما فعل؟

هل سيقال: هذه أفعال لا تقع إلا في زمان، ومن قال إن الله فعلها كما ذُكر فقد لزمه قيام مخلوق بذات الله هو الزمان! وإنما هي أشياء قامت في الأزل بذاته، لا تقدم فيها ولا تأخر!

لا إخال مسلما عاقلا يجرؤ على هذا.

فإذا تقرر هذا؛ فما الذي يمنع أن يقال: استوى الله سبحانه على عرشه (بعد) خلق السموات والأرض، ورضي عن المؤمنين (حين) بايعوا نبيه صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة، ويجيء سبحانه (يوم القيامة)؟!

سابعا: لو سلمنا جدلا بمقالة المتكلمين الباطلة من أن حدوث الفعل في الزمان يقتضي قيام الزمان المخلوق بالفاعل: فإن هذا لا يعدو أن يكون وصفا لحال المخلوق المشاهَد المدرَك، الذي عُرفت كيفيته وما يقوم به، فجعلُهم هذا حكمَ أفعال الله ولازمَها: قياسٌ لله تعالى بخلقه؛ فما يلزم المخلوق يلزم الخالق بزعمهم! وهذا قياس باطل ظالم؛ فالله ليس كمثله شيء، تعالى وتقدس.

ثامنا: دلت الأدلة على أن الله تعالى فاعلٌ بمشيئته، وأن صفاته الفعلية من كماله الواجب له، وأنه سبحانه منزّهٌ عن كل نقص وعيب، والأدلة الدالة على صفاته أدلة مُحكَمة لا يجوز العدول عن الإيمان بها؛ فهذا هو الحق، وما عداه من شبهات وهذيانات تعارضه: كلامٌ باطل، سواء عُرف وجه بطلانه على وجه التفصيل أم لم يُعرف؛ ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾.

تاسعا: يقال لهؤلاء المتكلمين المعطلة: لِمَ لَمْ يحذّرنا النبي صلى الله عليه وسلم من هذه الشبهة وهو يحدثنا –كثيرًا– عن نزوله تعالى واستوائه وضحكه ومجيئه – ولو مَرةً واحدة؟!

فهل أنتم أعلم بالله من رسوله صلى الله عليه وسلم؟ أم أفصح منه؟ أم أغير على حرمات الله منه؟!

ولِمَ لَمْ يحذّرنا الصحابة والتابعون وأتباعهم من هذه الشبهة العليلة؟ وهم أسدُّ عقلا وأفصح لسانا وأغزر علما؟!

عاشرا: هذه الشبهة شبهة حادثة بعد عصر النبوة، وبعد عصر السلف الصالح؛ إذ لا عهد لهم بها، وما كان هذا شأنه فهو بدعة في دين الله، وكل بدعة ضلالة، وعليه فلا يجوز التعويل عليها بحال.

هذا والله تعالى أعلم، وأسأله المعافاة من الأهواء والمحدثات، والثبات على السنة إلى الممات، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

وكتبه: صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي

المدينة – غرة رجب، ١٤٤٢هـ